

تحقيق التوازن بين الأمن والحرية داخل الجامعات

دراسة حالة لثلاث دول

الصراع بين الحفاظ على أمن الجامعات ودعم حق الطلاب في حرية التعبير
في الدول التي تمر بمراحل انتقالية
البرازيل، وجنوب إفريقيا، وتونس

بقلم ماريون لويد، وهينك روسو، وسارة لينتش

تحرير: ديفيد ويلر
في تموز/يوليو ٢٠١٤

فهرس المحتويات

٣

مقدمة

٤

البرازيل

إداريون يعيدون إحياء تواجد الشرطة العسكرية داخل المباني الجامعية

٧

جنوب إفريقيا

تواجد الشرطة في الجامعات يثير شكوك الأكاديميين بعودة عصر الفصل العنصري

١٠

تونس

الطلاب والأساتذة يحمون المباني الجامعية

١٢

الدروس المستفادة

مقدمة

عندما اندلعت التظاهرات في جنوب إفريقيا ضد التمييز العنصري، زار رئيس إحدى الجامعات الطلاب في السجون وأمسك بأيديهم في المظاهرات في محاولة منه لتخفيف وطأة العنف الذي مارسه الشرطة ضدهم. لكنه حرص أيضاً على إبقاء الفصول الدراسية مفتوحة وعدم توقف الدراسة فيها.

ولذلك وصفه الطلاب بأنه "رئيس على صفيح ساخن".

هذا الرئيس، والذي لا تزال صورته مرسومة على جدارية جامعة كيب تاون، يجسد القضايا الثلاث الأساسية المتعلقة بدراسة الحالات الواردة في هذا التقرير حول الصراع بين الحرية الأكاديمية وأمن الجامعات في تونس، والبرازيل، وجنوب إفريقيا.

تؤمن الجامعات في المقام الأول بأهمية حرية التعبير بالنسبة لعملية التعليم، لذلك تعج الجامعات دوماً بالشباب الذين يناقشون الأفكار الجديدة ويثورون ضد السلطات الحاكمة.

في جنوب إفريقيا، أسس طالب الطب ستيفن بانتو بيكو حركة الوعي الأسود، والتي أصبحت قوة سياسية كبيرة شجعت كل من يعانون من التمييز العنصري على التحرر السياسي والاجتماعي. ونتيجة لميل الجامعات لتشجيع الثورات، تحرص الحكومات القمعية بشدة على مراقبة المباني الجامعية.

في المقالات التالية، يحكي طالب تونسي عن التحقيقات الروتينية التي كان النظام الديكتاتوري القديم يجريها باستمرار. ويحكي مؤرخون من جنوب إفريقيا عن الأكاديميين المناضلين ممن استهدفتهم الاغتيالات، ويتذكر أستاذ جامعي برازيلي العصر الذي كان الطلاب فيه يتعرضون للتعذيب، ويل وأحياناً "للاختفاء".

عندما تطبق الديمقراطية في أي دولة، يجب أن تتعامل السلطات الحكومية والتي كانت تراقب الجامعات سابقاً مع الوضع الجديد. بحيث يتوجب أن تغلق الأجهزة الأمنية التي كانت تتجسس على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لصالح أمن الدولة، وفي هذه الحالات يكون على إدارة الجامعة أن تتولى زمام الأمور الأمنية، وتأمين نفسها لمنع انتشار الجرائم وتعزيز الأمن والوقوف بحسب ضد كل ما يعرقل العملية التعليمية.

أثناء هذا التحول الديمقراطي، قد يصعب التفريق بين الجرائم والأنشطة السياسية. ففي عام ٢٠١١ في جامعة ساو باولو في البرازيل، استدعى الإداريون الشرطة إلى مبنى الجامعة بعد وفاة طالب في محاولة واضحة للسطو. ولكن التواجد المستمر للشرطة في المباني الجامعية يزعج الطلاب، الذين يصفون ذلك "بالعنف الرمزي" ومحاولة لكبت المعارضة السياسية. في جنوب إفريقيا، اضطر الإداريون في الجامعات إلى الاستعانة بأفراد الأمن المدربين مع زيادة معدل الجرائم. ولكن مع ظهور الصراعات السياسية، يطرد أفراد الأمن حتى الطلاب الذين يتظاهرون بسبب قضايا مثل نقص الدعم المالي.

ويقول بعض الطلاب التونسيون إنهم قد يرحبون بأفراد الأمن المدربين بشكل جيد ويشعرون بضرورة التعاون معهم لحماية بعضهم البعض ضد القوى الخارجية التي تريد إثارة التوترات داخل الحرم الجامعي.

ومن هنا، يتضح أن مهمة الإداريين في تحقيق التوازن بين أداء الجامعات لدورها والحفاظ على الحريات الأساسية ليست بالمهمة السهلة. ولكن يأمل مؤلفو التقرير أن المعلومات المفيدة عن بعض الأحداث الأخيرة الواردة في هذا التقرير قد تساهم في اتخاذ بعض القرارات السليمة. يلي دراسة الحالات موجز عن الدروس المستفادة التي تعلمها بعض الإداريين من هذه القرارات الصعبة.

البرازيل

إداريون يعيدون إحياء تواجد الشرطة العسكرية داخل المباني الجامعية

بقلم ماريون لويد

وربما تعتبر جامعة ساو باولو، المؤسسة البحثية الرائدة في البرازيل، أبرز مثال على التحول في السياسات. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وفي خضم سلسلة من جرائم العنف ضد الطلاب والأساتذة، استدعت الجامعة الشرطة العسكرية للمساعدة في توفير الأمن في مبناها البالغ مساحته ٧,٤ كيلو مترًا مربعًا في الجزء الغربي من مدينة ساو باولو. وفي غضون أسابيع، ألقَت الشرطة القبض على ثلاثة طلاب بتهمة حيازة ماريجوانا، وهو ما أدى إلى المزيد من التظاهرات وانتهى الأمر باعتقال ٧٠ طالبًا.

قال جيلهم مونجلو، طالب في قسم الآثار في الجامعة، في حوار تليفوني "يعتبر ذلك تكتيكيًا سياسيًا واضحًا من قبل الحكومة ومسؤولي الجامعة لقمع التظاهرات وكبت المعارضة." فقد شارك مونجلو، ممثل اتحاد الطلاب الأساسي بالجامعة، في الإضراب الأخير الذي دخلت فيه الجامعات الحكومية الثلاثة ضد الإجراءات التشفية التي فرضتها الحكومة.

تعتبر جامعة كامبيناس، والتي تحتل المركز الثاني بين مؤسسات التعليم العالي في الدولة، من بين المؤسسات التي تأثرت بتجميد الميزانية. وقد تم رفض اقتراح بإنشاء قاعدة للشرطة هناك في عام ٢٠١٣ بسبب معارضة الطلاب. وتعهدت الإدارة بعدم اللجوء إلى الشرطة "للتدخل بأي صورة في اتحاد الطلاب أو حركاتهم أو إجراء أي نوع من المراقبة داخل الحرم الجامعي."

مدينة المكسيك - اتجه آلاف الأساتذة المضربين والطلاب إلى شوارع ساو باولو في أيار/مايو في سلسلة من التظاهرات ضد شرطة الجامعة في أكثر مدن البرازيل ازدحامًا بالسكان. أثناء هذه العملية، خاطر المتظاهرون بحياتهم من خلال المواجهات العنيفة مع عدوهم القديم المتمثل بالشرطة العسكرية.

لعمد عديدة بعد نهاية الحكم العسكري في عام ١٩٨٥، امتنعت الشرطة العسكرية في البرازيل إلى حد كبير - مثل نظرائها المدنيين في غيرها من دول أمريكا اللاتينية - عن التدخل في شؤون الجامعة. حيث استجابت الشرطة للمطالبات باستقلال الجامعات في العصر الديمقراطي الجديد. ولكن مع زيادة جرائم العنف في الكثير من الدول، لجأ الإداريون من البرازيل إلى المكسيك بشكل متزايد إلى الشرطة للمساعدة في تحقيق الأمن في الجامعات وفي قمع المعارضة.

ففي عام ٢٠٠٠، استدعى رئيس جامعة المكسيك الوطنية المستقلة الشرطة لإنهاء الإضراب الذي استمر لمدة عشرة أشهر في أكبر مؤسسات التعليم العالي في المنطقة.

وعلى نحو مماثل في تشيلي، نشرت الحكومة أفراد الشرطة المزودين بخراطيم المياه منذ عام ٢٠٠٦ لإخماد مظاهرات الطلاب المطالبة بمزيد من الحرية في قطاع التعليم العالي، وكان آخرها في أيار/مايو الماضي. تدخل الشرطة المباني الجامعية غالبًا بناء على طلب مسؤولي الجامعات،

ولكن الشرطة اقتنحت أيضًا الجامعات في السنوات الأخيرة لملاحقة المجرمين أو لقمع تظاهرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الإكوادور، وبيرو، وبوليفيا، وكولومبيا، وفنزويلا، وهندوراس، وبورتوريكو، ووفقًا للتقارير الإخبارية.



وزعم دي أوليفيرا أن هذه الحادثة كانت نقطة فاصلة. إذ قال في حوار تليفوني "في البرازيل منذ خمس سنوات لم يكن أحد سيصدقك إذا قلت أن الشرطة يجب أن تتولى مهمة تأمين المباني الجامعية." وعلى الرغم من ذلك، أكد أن ٥٨ في المئة من الطلاب الذي شاركوا في الاستقصاء الذي أجرته شركة داتافولها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ قالوا إنهم موافقون على تواجد الشرطة داخل الحرم الجامعي. ورفض حوالي ٧٣ في المئة التظاهرات الطلابية بما في ذلك محاصرة مبنى رئيس الجامعة في أوائل هذا الشهر. ولكن بالنسبة لآخرين، فتح قرار الاستعانة بالشرطة العسكرية داخل الجامعات جروحًا قديمة.

فخلال السنوات الصعبة من الحكم الديكتاتوري من ١٩٦٤ وحتى ١٩٨٥، تم احتجاز مئات الطلاب والأساتذة البرازيليين لمجرد الاشتباه فيهم، وتعرضوا للتعذيب والاعتقال أو "الاختفاء"، وهو التاريخ الذي تكرر بأنماط مختلفة في كافة أنحاء المنطقة. وتعرضت جامعة ساو باولو - التي كانت مرتعًا للمعارضة وفي نفس الوقت معقلًا لدعم النظام - للقمع والظلم مما خلف جروحًا غائرة.

وفي سياق متصل، قال إدواردو جوز نيفيز، أستاذ بارز في علم الآثار، والذي كان لا يزال طالبًا في السنوات الأخيرة من الحكم الديكتاتوري "عندما دخلت الشرطة، استدعت في ذاكرة الكثيرين ذكريات سيئة للغاية."

لمعت بعض الشخصيات من بين ضحايا القمع ومنهم الرئيس البرازيلي ديلما روزيف، وبولا سييلر، وزير التعليم العالي. فقد عُذب روزيف وسجن لثلاثة أعوام في أوائل السبعينيات بعد اشتراكه في حركات حرب العصابات، بينما سجن سييلر لمدة عام في ١٩٦٩ بعد قيادته لحركة تظاهر طلابية في جامعة برازيليا. وقد أطلق قانون العفو في عام ١٩٧٩ سراح الناشطين المعادين للحكومة والمسؤولين المتورطين في أعمال القمع. ولكن الكثير من إرث الحكم العسكري لا يزال مستمرًا، مثل الاستعانة بالشرطة العسكرية للإشراف على العمليات الأمنية في الكثير من أنحاء البلاد.

وقال نيفيز، خلال زيارته للمكسيك في أيار/ مايو الماضي "تسبب عدم وجود لجنة لتقصي الحقائق بخلق ثقافة الحصانة لدى الشرطة والتي أعتقد أنها السبب الرئيسي وراء العنف الذي تمارسه الشرطة العسكرية هذه الأيام". وأضاف أن السياسات العنيفة التي انتهجتها الشرطة لم تحسن من صورتها داخل الجامعات "لم يأتوا للتسليية معنا بل جاؤوا بعنف لضرب الناس".

وقال مونجلو إنه في حالة جامعة ساو باولو، كانت الإدارة تسعى إلى تعديل "ميزان القوى" في ظل التظاهرات المتصاعدة داخل المؤسسة. يوجد في الجامعة، الأعلى تصنيفًا بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي في أمريكا اللاتينية، ٩٠,٠٠٠ طالب في ١٠ مباني جامعية في ولاية ساو باولو، بالإضافة إلى أربعة في العاصمة.

في عام ٢٠٠٧، استدعت الجامعة الشرطة لإبعاد الطلاب المتظاهرين، الذين حاصروا مبنى رئيس الجامعة لمدة ٥١ يومًا. إذ تظاهر الطلاب ضد الجهود المزعومة من قبل حاكم الولاية ليفرض سيطرته على أموال الجامعة. بعد ذلك في عام ٢٠٠٩، فضت الشرطة العسكرية إضرابًا امتد على مدار شهر كامل، دعا الطلاب خلاله لإجراء انتخابات مباشرة لرئيس الجامعة وغيرها من الإصلاحات الديمقراطية. وكانت نتيجة المواجهة قصف الشرطة للمتظاهرين بالرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى جرح العديد من الطلاب والقبض على الكثير منهم كما نقلت التغطيات التليفزيونية والتقارير الإخبارية.

كتب مجموعة من طلاب العلوم السياسية بياناً رسمياً نشره على مدونة على الإنترنت بعنوان **Cirandeia** في عام ٢٠١١ "نرفض الوجود القسري لقوات الشرطة التي تتمتع بسجل من الاعتداءات العنيفة على التظاهرات السلمية؛ حيث يمثل تواجد الشرطة العسكرية في الحرم الجامعي نوعاً آخر من العنف، وهو العنف الرمزي." وعلى الرغم من ذلك، دافع الإداريون في جامعة ساو باولو عن قراراتهم بإنشاء قاعدة متنقلة للشرطة العسكرية داخل الجامعة زاعمين بأن أفراد الأمن غير المسلحين في الجامعة غير قادرين على مواجهة تصاعد جرائم العنف.

بدوره، قال إيمانويل نونز دي أوليفيرا، أستاذ العلوم السياسية والخبير الأمني الذي ساهم في صياغة الاتفاقية مع الشرطة العسكرية في عام ٢٠١١ "كما هو الحال في كثير من دول أمريكا اللاتينية، أصبحت الجامعات في البرازيل أكثر عنفًا. ونحن لسنا جزيرة منعزلة عما يحدث خارج أسوار الجامعة."

في الواقع، خلال الأشهر التي سبقت اتخاذ القرار، كان هناك الكثير من التقارير حول أحداث السطو داخل الجامعة وما يسمى بالخطف السريع؛ حيث يتم احتجاز الرهينة وإجبارها على سحب أموال من ماكينات الصرف النقدي. وفي أيار/ مايو ٢٠١١، قُتل فيليب راموس دي بايفا رميًا بالرصاص في محاولة واضحة للسطو المسلح بعد ما ترك فصله الدراسي في المساء.

وقد سعى رئيس الجامعة الجديد ماركو أنطونيو زاجو إلى الاستجابة للمخاوف المتعلقة بالتواجد الأمني في الجامعة منذ توليه منصبه في كانون الثاني/يناير الماضي. ففي أيار/مايو، عين عالمة الأنثروبولوجيا المعروفة آنا لوتشيا باستور ستشيزيمير في منصب المدير المسئول عن أمن الجامعة.

وقالت ستشيزيمير إن الجامعة لم يكن لديها خيارات أخرى غير الاعتماد على الشرطة للسيطرة على زيادة معدل الجرائم. وأضافت في حديث تليفوني من ساو باولو؛ حيث ظهر إضراب الجامعة مع تظاهرات أكبر ضد كأس العالم "لدينا مجموعات ترفض تواجد الشرطة ومجموعات أخرى تؤيد تواجدهم. يجب أن نصل إلى حل يرضي الطرفين."

وأضافت أنها ستجري حوارات مع مسؤولي الشرطة في الأسابيع القادمة لمناقشة استراتيجيات توفير الأمن دون التعدي على حقوق مرثادي الجامعة. ولكنها أقرت أن تغيير ثقافة الشرطة العسكرية لن يحدث بين عشية وضحاها. وقالت "ينبغي ألا تنتهج الشرطة منهجاً قمعياً بأية حال من الأحوال، فلن يكون هناك تفتيش ذاتي للأشخاص داخل الجامعة. إننا نحتاج إلى قوة أمنية تساعد الجامعة، قوة أمنية تستخدم المجتمع فعلياً."

ويرى الكثيرون أن الأمر لا يقتصر على تهديد السلامة البدنية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ولكنه يعرض استقلال الجامعات أيضاً للخطر. ففي الكثير من دول أمريكا اللاتينية، قال إيمانول أوردوريكا، مدير التقييم المؤسسي وزعيم سابق لتظاهرات الطلاب في جامعة المكسيك الوطنية المستقلة "هناك إجماع عام على عدم شرعية تواجد الشرطة والجيش داخل الجامعات، وخاصة في حالات المواجهات السياسية." ولقد اكتسب هذا المبدأ، والذي تمتد جذوره منذ العصر الاستعماري، قوة بعد حركة استقلال الجامعات في عام ١٩١٨ في جامعة قرطبة في الأرجنتين.

ومنذ ذلك الحين، أصبح التنديد بتدخل الشرطة نداءً عامًا لكافة الحركات الطلابية في المنطقة، وبصفة خاصة في البلدان التي عانت من الديكتاتوريات العسكرية. وعلى الرغم من ذلك قال أوردوريكا إن هذا المبدأ لا يتم التمسك به على طول الخط، كما حدث على سبيل المثال في الواقعة التي اتخذت فيها الشرطة اجراءات صارمة في جامعة المكسيك في عام ٢٠٠٠.

وفي البرازيل، حيث يدرس حوالي ٧٧ في المئة من طلاب الجامعات في مؤسسات تعليمية خاصة، تعتبر قضية استقلالية الجامعات أقل أهمية كما يقول نيفيز. لكنه أضاف "يحب الطلاب أن يشعروا بأنهم يعيشون في هذا المكان بعيداً عن قبضة الدولة؛ حيث يمكنهم التفكير بشكل أكثر تحراً."

بدوره، نفى دي أوليفيرا تهديد التواجد الأمني للحرية الفكرية في الجامعات "لا يؤثر ذلك على استقلال الجامعات بأي صورة من الصور. فلا يمكن للشرطة أن تتدخل في العملية الفكرية أو الإدارية أو التربوية للجامعات. وإنما يقتصر دورهم على حفظ الأمن الجامعي، كما من واجبه الحفاظ على أمن جميع البرازيليين."

حتى الآن، يظل هدف الحفاظ على أمن الجامعات محيراً. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/إبريل هذا العام، كان هناك ٩٤ حالة سطو و ٣١ حالة اعتداء في المبنى الجامعي الرئيسي، بحسب ماورد في تقرير إخباري في مجلة "كارتا كابينال" الإخبارية.



جنوب أفريقيا

تواجه الشرطة في الجامعات يثير شكوك الأكاديميين بعودة عصر الفصل العنصري
بقلم هينك روسو

وكان موته بمثابة نقطة تحول. ففي أواخر الثمانينيات، زادت ضراوة التظاهرات في الشوارع والجامعات. وباتت المباني الجامعية أشبه بأرض المعارك. وأعلنت الحكومة العنصرية حالة الطوارئ في منتصف الثمانينيات.

في عام ١٩٨٧، عندما نشبت مظاهرة لطلاب جامعة كيب تاون بجوار طريق عام بالقرب من المبنى الجامعي، بدأ دانيال بريتوريس في إلقاء الحجارة على السيارات المارة في الطريق وحرص غيره من الطلاب على ذلك. وكان رد فعل الشرطة أن لحقت بالطلاب داخل الجامعة حاملية السياط. وفيما بعد، اعترف بريتوريس بكونه جاسوساً من قبل الشرطة للتحريض على العنف. فقد كان دوره يتلخص في تبرير القانون المقترح لقطع التمويل عن الجامعات التي فشل مسئولوها في القضاء على التظاهرات الطلابية الدائرة من وقت لآخر داخل المباني الجامعية.

وكان لمشروع القانون الذي كتبه وزير التعليم ف. و. دي كليرك تأثير عكسي. فقد اجتمع الأكاديميون في تظاهرات حاشدة في المباني الجامعية في مختلف أنحاء جنوب إفريقيا. وكان جون هيجنز، مؤلف كتاب "الحرية الأكاديمية في جنوب إفريقيا الديمقراطية"، قد بدأ في إلقاء محاضرات في الجامعة. وعندما أعلنت الحكومة العنصرية حالة الطوارئ مرة أخرى، تم إخلاء الشوارع تمامًا فيما عدا المدرعات. وكان الطلاب في حالة هياج شديد وأجروا مكالمات هاتفية للاطمئنان على زملائهم، لأن الحكومة كانت قد اتخذت إجراءات صارمة تبيح لها الاعتقال بدون محاكمات.

أثار إرث خمسين عامًا مخاوف الطلاب والأساتذة اليوم تجاه تواجد الشرطة في المباني الجامعية في جنوب إفريقيا. ففي عام ١٩٥٧، عندما أعدت الحكومة العنصرية لفصل الجامعات، تظاهر الطلاب من جامعة كيب تاون خارج البرلمان وأطفأوا شعلة من الكيروسين كرمز للتعدي على الحرية الأكاديمية. وبعد ذلك أصبحت الشعلة المطفأة رمزًا للتظاهرات الطلابية ضد التمييز العنصري.

على الأغلب كانت عقوبة الطلاب قاسية. ففي ١٩٦٠، قاد فيليب كجوسانا، أحد الطلاب السود من جامعة كيب تاون، ٣٠٠٠٠ من الزنوج القاطنين لأحد المناطق المعزولة عنصرياً في مسيرة داخل المدينة. وقد عوقب بالنفي نتيجة لذلك.

في السبعينيات، تسلل الجواسيس إلى الاتحاد الوطني لطلاب جنوب إفريقيا. فقد كتب كل من بروس بايجري وزاكي أتشمات، الباحثان في منظمة نديفونا أوكوازي، وهي منظمة غير ربحية للعدالة الاجتماعية "كانت محادثات الطلاب تُسجل، وتُفتح خطاباتهم، وفي بعض الأحيان تصادر جوازات سفرهم."

وفي نفس الوقت، أسس ستيفن بانتو بيكو، طالب الطب في جامعة ناتال حركة الوعي الأسود، والتي شجعت على التحرر النفسي من العنصرية بالإضافة إلى التحرر السياسي. وعلى الرغم من منعه من التدريس، خرج الطلاب السود في سويتو بإلهام منه في مظاهرة في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٧٦. وقد أطلقت الشرطة العنصرية الرصاص على مئات الطلاب وأردتهم قتلى. وبعدها تم اعتقال بيكو وتوفي في السجن من فرط التعذيب.



البارز التشريع الجديد والذي يسمح للحكومة بإحكام سيطرتها على الجامعات العامة في جنوب إفريقيا. ومن جانبه، يقول نعيم جينة من المركز الإفريقي الشرق أوسطي والذي حاضر في العلوم السياسية في جامعة ويتوتسراند ورأس سابقًا معهد حرية التعبير "يسعى مسئولو الجامعات لإرضاء النظام الحاكم للدولة. وأنا لا أقول أن الحكومة تقف بالمرصاد للجامعات، ولكنها تحاول تجنب الكثير من النقد."

تعتبر الجريمة، بالإضافة إلى قضية استقلال الجامعات، جزءًا من الجدل الدائر حول أمن الجامعات. ويرى جاي لامب، والذي يقود مبادرة في جامعة كيب تاون لاستغلال الأبحاث الجديدة حول الأمن والعنف، أن تزايد الجريمة في جنوب إفريقيا كان سببًا في تحول الشرطة من أداة للقمع مدربة على السيطرة إلى إدارة خدمية عامة مدربة على الحماية. ومع انخراط الشرطة في مكافحة الجريمة، لم تعد تراقب الجامعات، فلقد استعانت الجامعات بحراسة خاصة لتأمين مبانيها.

ويركز الكثير من الطلاب الشباب على التحرر من الجريمة والفقر أكثر من الحرية الأكاديمية؛ حيث يقول بوليلوا جوردن، طالب في جامعة كيب تاون ولد عام ١٩٩١ "لقد ولدت في الحرية ولا أعرف الشعور بالظلم أو القمع. ولكن من ناحية أخرى، علينا أن نستمر في حمل عبء القضية التي حملها آباءنا."

يسعى نظام المساعدات المالية الذي تدعمه الحكومة إلى الوفاء بوعوده لمساعدة الطلاب الفقراء، والكثير منهم من أبناء ضحايا العنصرية الذين لم يحصلوا على مستوى جيد من التعليم. فعلى الرغم من انتهاء التمييز العنصري في عام ١٩٩٤، لا تزال قضية عدم المساواة من القضايا الحرجة التي يواجهها الكثير من طلاب جنوب إفريقيا. يقول شيراعة جينة، طالب في جامعة جوهانسبرج اعتقل أثناء اشتراكه في مظاهرة في كانون الثاني/يناير الماضي "يعاني الطلاب من الزوج والفقراء الأقل حظًا من التهميش ويواجهون مشكلة الإقصاء من الدعم المالي."

من ناحية أخرى، يعتبر مسئولو الإدارة في الجامعة في صراع دائم. فكما يقولون النقص في المساعدات المالية ليس ذنبهم، لكن الطلاب يصرون على التظاهر بسبب هذه القضية في المباني الجامعية والتي يشعر المسؤولون بمسؤوليتهم عن تأمينها. وفي كانون الثاني/يناير، كانت الحكومة مدينة لجامعة جوهانسبرج بمبلغ ١٠,٨ مليون دولار أمريكي في شكل مساعدات مالية، ومدينة بمبلغ أكبر للعام الحالي.

لم يحصل أكثر من ٢٠٠٠ طالب على المساعدات المالية المقررة لهم في حينها. ففي الوقت الذي وصل فيه التمويل الحكومي، كان الكثير منهم قد خسر مكانه في الصفوف الجامعية. وعندما بدأ التسجيل في كانون الثاني/يناير لم يكن هناك أية بادرة لوصول الدعم المالي، ومن ثم دعا مجلس طلاب جنوب إفريقيا SASCO - والذي تأسس في عام ١٩٩١ من خلال دمج منظمات الطلاب البيض والسود - إلى الخروج في تظاهرات على مستوى البلاد. وعرقل أكثر من ١٠٠ طالب عملية التسجيل في جامعة جوهانسبرج. نتيجة لذلك، طردهم أفراد الأمن خارج المبنى الجامعي وحرموهم من دخوله مرة أخرى.

وترافقًا مع هذا الوقت، بدأت الجامعات في تحدي قوانين العزل العنصري وسمحت للمزيد من الطلاب الزنوج بالالتحاق بها. ورسم الطالب كيرسيموز ريتشارد باهولو سلسلة من اللوحات لتخليد ذكرى الاضطرابات التي وقعت في هذا الوقت. في إحدى لوحاته، يجسد كيرسيموز معاناة ستورت سوندرز نائب رئيس الجامعة لتحقيق التوازن بين أمن الجامعة وحريتها الأكاديمية؛ حيث يقف نائب رئيس الجامعة على سلالم الجامعة وسط العراك الدائر بين الطلاب المتظاهرين والشرطة، مرتديًا الزي الأكاديمي وفي يده بوق واليد الأخرى تلوح بعلامة "قف!"

وقد وصف الطلاب سوندرز بأنه "نائب رئيس جامعة على صفيح ساخن" لسعيه المستمر لتحقيق التوازن بين دعمه الشديد لحقهم في التظاهر ضد العنصرية ومحاولاته غير المجدية للحفاظ على أمن الطلاب، حتى إنه يصبر على زيارة الطلاب المعتقلين ويحاول تعطيل هجمات الشرطة من خلال الإمساك بأيدي المتظاهرين. ولم تتجح الشرطة أو القوة العسكرية في النهاية في إخماد التظاهرات الحاشدة؛ حيث انضم إليها اتحاد العمال وطلاب المدارس الثانوية. وأصبح ف. و. دي كليرك رئيسًا للوزراء وأطلق سراح نيلسون مانديلا في عام ١٩٩٠.

بعد ذلك بأربع سنوات، ومع اتجاه الدولة نحو أول انتخابات متعددة الأعراق، لعبت شخصيات سرية من الشرطة والجيش دور القوى الثالثة وحرصت على العنف بهدف عرقلة مسيرة الديمقراطية. وعندما انتخب نيلسون مانديلا رئيسًا في عام ١٩٩٤، انتقل أفراد الشرطة والجيش الذين شرعوا في هذه الأعمال إلى الحكومة الجديدة. وقد حمى الدستور الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٩٧، حرية التعبير، بما في ذلك الحريات الأكاديمية. وبات التجسس على الطلاب داخل الجامعة ضربًا من الماضي. في نفس الوقت، غفت لجنة المصالحة وتقصى الحقائق عن قوات الأمن في الدولة إذا كشفوا عن كل ما ارتكبه من انتهاكات ضد حقوق الإنسان.

وخلال تحقيقات اللجنة، انكشف الحقائق حول استهداف الحكومة للطلاب والأكاديميين. وحصل الجاسوس كريج ويليامسون والذي اندس في الاتحاد الوطني لطلاب جنوب إفريقيا في السبعينيات على العفو من اللجنة عن الكثير من الأعمال الوحشية التي ارتكبتها، ومنها قتل العالم اليساري روث فيرست بطرد مفخخ. ومن ناحية أخرى، رفض فيردي بارنارد، والذي كان عضوًا في مجموعة عسكرية سرية، التعاون مع اللجنة وعوقب بالسجن مدى الحياة لإغتياله لديفيد وبستر، عالم أنثروبولوجيا بارز في جامعة ويتوتسراند.

وبعد عشرين عامًا من ممارسة الديمقراطية، ظهرت موجة جديدة من التظاهرات الطلابية في جامعات جنوب إفريقيا. وفي ذلك الوقت، شملت أسباب المظاهرات كل من تمويل الجامعات وانتشار الجرائم. ويوجد في الجامعات بصفة عامة أمن خاص، ولكن بعض المؤسسات الجامعية استدعت الشرطة مؤخرًا - بعد إبعادها عن الجامعات منذ بداية الممارسة الديمقراطية - للقبض على الطلاب الذين يتظاهرون بسبب نقص المعونات المالية.

في جامعة كوا-زولو ناتال، يقول الطلاب إنهم يعترضون على النظام الأكاديمي بسبب التفاوت بين زيادة الأمن في الجامعات أثناء مظاهرات الطلاب وتقاعس الأمن عندما يتعلق الأمر بحوادث السرقة أو الاعتصاب. وقد انتقد جون هيچينز الأكاديمي

مؤخرًا، واجه الطلاب أيضًا غضبًا شديدًا على مستوى المؤسسة. ففي ظل موجة المظاهرات الطلابية حول المصروفات، نشر لوخونا منجوني وثلاثة طلاب ماجستير آخرين خطابًا مفتوحًا لنائب رئيس الجامعة ينتقدون فيه ازدواجية المعايير قالوا فيه "ترفض الجامعة وجود مظاهرات حتى لو كانت سلمية؛ حيث تعج جامعاتنا بأفراد الأمن المرتدين لزي مكافحة الشغب، ونحن نرى أن التفسير الوحيد لذلك هو استخدام القوة بهدف زرع الخوف في نفوس الطلاب. في حين تفتقر الجامعة إلى التغطية الأمنية الكافية حتى في الأماكن التي تنتشر فيها الجرائم." (وقالت ليسييا سشوكا، المتحدثة الرسمية باسم الجامعة للدليل نيوز "أن الادعاءات الواردة في الخطاب بشكل عام تعوزها الدقة"، على حد تعبيرها.)

بعد ذلك تسلم السيد منجوني والطلاب الآخرين أمرًا رسميًا من الجامعة بالمتول أمام المحكمة التأديبية. ويعتبر التهديد بالوقف أو الطرد بسبب نشر هذا الخطاب "تعديًا صريحًا على حرية التعبير والحرية الأكاديمية للطلاب"، كما قال منجوني لصحيفة "ميل أند جارديان". وقد تخلت الجامعة عن موقفها، ولكن لا يزال أي تجمع طلابي مشوبًا بالخطر. فمنذ عام ٢٠١٢، كما يقول السيد بوكو يجب على أي منظمة طلابية أن تخطر الإدارة قبل الاجتماع حتى يتأكدوا أن المسيرات المتظاهرة ليست ضمن جدول أعمالها.

ويمتد الضغط للسيطرة إلى أعلى مستويات الحكومة. فقد مرر بليد نزيماند، وزير التعليم الحالي، مشروع قانون يسمح له بتجاهل المجلس الذي يمثل مؤسسات التعليم العالي في جنوب إفريقيا ويتدخل مباشرة في شئون الجامعات. وحسب تصريح إيهرون رزيبوج، نائب رئيس جامعة جوهانسبرج، والتي عانت مؤسسته للتعامل مع مظاهرات الطلاب عندما لم تأت المساعدات المالية الحكومية "يخل مشروع القانون من التوازن الدقيق بين استقلال الجامعات والمساءلة العامة."

وتعتمد مناقشة الوزير حول القانون الجديد، كما يقول جون هيچينز على كون بعض الجامعات تعاني بالفعل من الكثير من المشكلات الحقيقية، مثل الفساد ومظاهرات الطلاب، فهو بحاجة إلى التحرك الفوري. "يشير ذلك مخاوف الجامعات." وأضاف هيچينز "ينبغي أن يكون هناك إحساس بالمساءلة بين الجامعات والدول التي تمولها. فالأمر كله يتعلق بالحفاظ على هذا التوازن."

وفي اليوم التالي، قدم شيراعة ومعه مجموعة من الطلاب شكوى في مكتب خدمات حماية الجامعة مفادها أن أحد أفراد الأمن تلفظ بألفاظ عنصرية. وقال السيد جينة إنه لم يكن ينوي القيام بمظاهرة ولكن الطلاب اجتمعوا لتأييده. وانتهى الأمر بأن استدعت الإدارة أفراد الشرطة الذين اعتقلوا ٢٧ طالبًا. وفي بيان رسمي، قالت جامعة جوهانسبرج إنها "تحترم حقوق الطلاب في التظاهر السلمي ما لم يتسبب ذلك في تعطيل الأنشطة الأكاديمية والإدارية أو تعريض أمن الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للخطر."

ينطوي بيان الجامعة على تلميح لما حدث منذ وقت غير بعيد. في عام ٢٠١٢، اجتمع حشد كبير من الطلاب الآملين في الالتحاق بالجامعة لاستكمال تعليمهم العالي، ولكنهم تفرقوا بعدما توفي أحدهم من فرط الازدحام.

ولكن الطلاب المشتركين في مظاهرات كانون الثاني/يناير قالوا إنهم لم يتخطوا حاجز العنف. ولم تُنظر الاتهامات الموجهة إليهم في المحاكم وعلى الرغم من ذلك وجهت إليهم عقوبات تأديبية من قبل الجامعة. وتجنبًا لطرده من الجامعة، يقول السيد جينة إنه توصل مع إدارة الجامعة إلى اتفاق يقدم بموجبه ٥٠ ساعة من الخدمة المجتمعية، بالإضافة إلى حظر توليه أي منصب قيادي طلابي.

يرى لوزوكو بوكو، سكرتير عام منظمة SASCO هذا الحظر كجزء من ظاهرة أكبر. يقول "هناك محاولة جادة لؤاد النشاط السياسي الطلابي في مرحلة التعليم العالي. ففي الوقت الذي تتنافس المؤسسات فيه على الطلاب الأكثر ثراءً، من مصلحتها أن تخلق جوًا خالٍ من المظاهرات لتتجح في استقطاب الطلاب القادرين على دفع مصروفات الجامعة."

ويقول نعيم جينة، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي الشرق أوسطي، وهو معهد بحثي خاص، إن إلقاء القبض على ابنه شيراعة جينة خلال المظاهرات يعتبر أمرًا مزعجًا. وصرح السيد جينة قائلاً "لقد تم بالتأكيد تقييد حرية الطلاب في التعبير خلال السنوات القليلة الماضية؛ حيث يقل مستوى الحرية التي يتمتع بها الطلاب وتزيد سيطرة الإدارة العليا عليهم مقارنةً بالوضع في الثمانينيات. فهم يحتاجون إلى استخراج تصاريح لكل شيء ويمكن بسهولة رفض منحهم هذه التصاريح."

عند محاولة تحقيق التوازن بين المخاوف المتعلقة بأمن الجامعات والحرية الأكاديمية، ينبغي أن ترجح كفة ميزان المظاهرات، يقول جينة "ينبغي أن تكون الجامعات هي مكان احتواء المواجهات ودعمها، ولا أعني المواجهات العنيفة، فالمواجهات السلمية من شأنها أن تصقل القدرات الفكرية للطلاب وتطور شخصيتهم السياسية."

وكباقي الشخصيات العامة من المفكرين، يشعر السيد جينة بالقلق إزاء تقييد الحرية الأكاديمية في جنوب إفريقيا. وباعتباره المدير السابق لمعهد حرية التعبير، جمع جينة ملفًا حول مخالقات جامعة كوا-زولو ناتال في توقيع عقوبات على الأكاديميين ممن انتقدوا المؤسسة بشكل علني، على حد تعبيره.



تونس

الطلاب والأساتذة يحمون المباني الجامعية

بقلم سارة لينتش

لكن هذا الأمر تغير بعد الإطاحة بين علي في ٢٠١١، إذ أخرجت الحكومة الجديدة الشرطة من الجامعات ومنعتهم من دخول الحرم الجامعي بدون حكم قضائي.

بدوره، قال سليم تشورا، مدير عام التعاون الدولي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي "لقد أصبح كل فرد داخل الحرم الجامعي مسئولاً عن حماية نفسه وممتلكات الدولة، وذلك بالإضافة إلى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. ولقد حققنا هذا المستوى من النضج بعد ثلاثة أعوام من اندلاع الثورة."

إلا أن موجة من الاضطرابات الاجتماعية التي أعقبت الثورة هددت الحياة الأكاديمية متسببة في اندلاع أعمال عنف يصعب السيطرة عليها داخل الحرم الجامعي.

فقد شهدت كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة أعنى اضطرابات وأشهرها على الإطلاق بدأت في أواخر عام ٢٠١١. إلا أن الجامعات الأخرى لم تستخلص أي دروس مستفادة من هذه الوقائع.

حيث بدأ الصراع في أعقاب منع مجلس الجامعة الطالبات من ارتداء النقاب. وفقاً لما قاله الطلاب وما جاء في التقارير، بدأ الطلاب مظاهرة جذبت - كما قال الإداريون - أبو إياد زعيم جماعة أنصار الشريعة والتي تدرجها الحكومة التونسية والولايات المتحدة الأمريكية ضمن الجماعات الإرهابية. وقد تظاهر الإسلاميون ضد منع النقاب أمام أحد المباني الإدارية. واندلعت بعدها صدامات بين الطلاب الإسلاميين والعلمانيين، وهو ما تكرر عدة مرات منذ عام ٢٠١١.

بعد مرور أشهر من الصراعات السياسية والدينية في جامعة منوبة في ضواحي تونس، حاول أحد المتظاهرين إنزال العلم التونسي من الساري أعلى أبواب الحرم الجامعي واستبداله بعلم أسود يرمز للأصولية الإسلامية. لكن تم إيقافه.

في ذلك اليوم أوائل آذار/مارس قبل عامين، تحدى طالب جامعي واحد الإسلاميين المتعصبين لحماية العلم التونسي.

يقول حبيب مالاخ، أستاذ اللغة الفرنسية المتقاعد وأمين عام الجمعية التونسية للدفاع عن القيم الجامعية، "يتولى طلاب الجامعة حماية جامعتهم."

أنهت الثورة التونسية، التي اندلعت منذ ثلاثة أعوام وأطاحت بالدكتاتور زين العابدين بن علي، أعواماً من تواجد الشرطة في المباني الجامعية والذي شكل عائقاً أمام ممارسة الحرية السياسية. منذ ذلك الحين، يواجه المسؤولون الإداريون بالجامعة التحديات التي يفرضها الفراغ الأمني الذي سببه غياب الشرطة عن الحرم الجامعي.

وعلى الرغم من أن الخطر الذي تشكله الحوادث الأمنية أحياناً يتسبب في إرباك الجامعات، إلا أن أعضاء مؤسسات التعليم العالي في العاصمة أجمعوا على أنهم اعتمدوا بشكل كبير على شبكات من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لرصد المشكلات الأمنية والتعامل معها، مما دفع خولة الرشيدى للدفاع عن العلم التونسي.

يقول الحبيب الكزدغلي، عميد كلية الآداب والفنون والإنسانيات بالجامعة "نعمل كأسرة واحدة متجانسة لحماية الحرم الجامعي."

في ظل حكم بن علي والذي حكم تونس لمدة تزيد عن عقدين، واجه الطلاب من أمثال شكري كساوي الاستجواب والاعتقال. فقبل خمسة أعوام لاحقته الشرطة في مدينة بئر الباي الساحلية بعد حضوره لاجتماع اتحاد الطلاب وكان لا يزال طالباً جامعياً.

حول هذه الواقعة، يقول كساوي، الذي يدرس الآن للحصول على درجة الماجستير من جامعة منوبة "كنت أستقل القطار عندما لاحقتني الشرطة. وفي إحدى المحطات، أمسكوا بذراعي وأجبروني على ترك القطار وفتشوا حقويتي وأخذوني إلى قسم الشرطة." مكث شكري هناك لأكثر من ثلاث ساعات، حيث تم استجوابه.

وأضاف شكري "خفت في بداية الأمر، ولكن بعد ذلك وعندما سمعت قصصاً مشابهة لأناس تم اعتقالهم وفتيش منازلهم، اعتدت على ذلك وأدركت أنه أمر طبيعي وروتيني."



وإذا قرر الوزير التدخل، سيكون على السلطات داخل وزارة التعليم أو المسؤولين على المستوى المحلي الاتصال بالقضاء للسماح للشرطة بدخول الجامعة. وفي حال وجود تهديد فوري، يمكن للمحافظ المحلي استدعاء الأمن للتعامل سريعاً مع الموقف وإخطار القضاء بهذا القرار. "وأضاف "لكن هذا لا يحدث بصفة عامة، في بعض الحالات القليلة، تدخلت الشرطة بالفعل بإذن من المحكمة."

لتحسين الوضع الأمني بالجامعة، يطلب البعض مساعدة قوات الأمن المستقلة والخاصة والتي تستجيب فقط لنداءات العمداء أو غيرهم من كبار مسؤولي الجامعة.

يقول ملاح "يجب ألا يكون دورهم هو قمع القيم التي تدعو إليها الجامعة، بل على العكس عليهم حماية هذه القيم. يجب أن يسمح التواجد الأمني للطلاب بممارسة حريتهم كما يحدث في كل الجامعات الديمقراطية حيث يسمح الأمن للناس بممارسة حقهم في التعبير والحرية." يجلس بعض أفراد الأمن على بوابة جامعة منوبة ولكنهم غير مؤهلين كما يقول عنهم إداريو الجامعة، فكل ما يقومون به هو متابعة الأحداث داخل الحرم الجامعي.

يقول الحبيب الكزدغلي، والذي يتمتع بحراسة من وزارة الداخلية على مدار ٢٤ ساعة بسبب تلقيه لتهديدات بالقتل من أصوليين يروونه رمزاً للقيم الليبرالية "نحتاج إلى أشخاص مدربين ومؤهلين لحماية الحرم الجامعي."

يوافق يحيى بن عبد الله، والذي ينتمي لاتحاد طلابي إسلامي في جامعة تونس المنار، على ضرورة وجود حراس أمن حقيقيين. وقال إن موظفي الجامعة أحياناً يعملون كوسطاء لتهدئة الوضع عندما تندلع الاشتباكات بين الطلاب. يعتقد يحيى أن الأمن الرسمي أكثر كفاءة، ولكن على الإداريين أن يضمّنوا عدم تحول الاجراءات الوقائية إلى اجراءات قمعية.

ويقول حسين بوجارا، أستاذ بجامعة ٩ إبريل في تونس وأمين عام الاتحاد العام للتعليم العالي والبحث العلمي إن وزير التعليم العالي وعد منذ عام ونصف بتعيين ٥٠٠ حارس مستقل لحماية الجامعات التونسية، ولكن هذا لم يحدث أبداً. وبصرف النظر عن ذلك، لا يدعم كل أعضاء الجامعة هذا المنهج ويفضلون الاعتماد على شبكات الأساتذة والطلاب القائمة حالياً.

بدوره، يقول عثمان عمر، زعيم اتحاد طلاب ليبرالي يساري في جامعة تونس المنار "هناك تضامن بين الطلاب. ففي حالة وجود هجوم خارجي أو اعتداء على الطلاب من مجرمين خارج الجامعة، نرى تضامناً كبيراً بين الكيان الطلابي ككل."

أثبتت استراتيجية العمل الداخلي لمعالجة القضايا الأمنية فعاليتها في جامعة منوبة عندما أبلغ الطلاب عن انتهاك لسياسة الجامعة بتعليق ملصقات بدون إذن.

يقول الكزدغلي متحدثاً عن الحزب الإسلامي الحاكم "في الصباح، جاء بعض المنتهين إلى حزب النهضة وقاموا بتعليق الملصقات على الحوائط." حيث أخبره أحد الطلاب بهذه الواقعة من خلال اتصال هاتفي. وأكد الكزدغلي أن "من قاموا بتعليق الملصقات كانوا من خارج الجامعة."

يقول الملاح من الجمعية التونسية للحفاظ على القيم الجامعية "في حال حدوث أي صراع، تشكل سلسلة بشرية لمنع المجموعات من التصادم والتشابك بالأيدي."

ولكن أثناء الخلاف حول سياسة النقاب، لم تتمكن من وقف المشاحنات بين المتظاهرين والطلاب والإداريين. وقال شاهد عيان إن المتظاهرين من الإسلاميين سدوا باب المبنى الإداري.

وأضاف الملاح الذي تم إطلاق سراحه وأخذه إلى المستشفى "حاولت أن أجري بين صفوفهم وأفتح الباب، ولكنهم دفعوني بين البابين وأغلقوهما حتى شعرت بالاختناق."

لاحقاً أوقف العميد الكزدغلي الدراسة بدعم من المعلمين والطلاب حتى انتهاء المظاهرات. ولم يكن وقف الدراسة لدواعي أمنية فحسب، ولكن أيضاً للضغط على الحكومة لإصدار سياسة محلية بشأن النقاب، وذلك حسب تصريح أمل جايدي، رئيس قسم اللغة الإنجليزية وعضو المجلس العلمي بالجامعة.

تقول جايدي "لقد انقسمنا حول ضرورة دعوة الشرطة إلى الحرم الجامعي لأن لدينا تاريخ طويل من انتهاكات الشرطة."

وأدعى الطلاب العلمانيون وأعضاء هيئة التدريس أن الشرطة تفتقر الإرادة السياسية للتدخل، حيث تدعم الشرطة الإسلاميين في معركتهم الأيديولوجية. يعكس هذا الاتهام، مثله مثل الخلاف الأكبر حول منع النقاب، الصراع السياسي بين المتحررين والإسلاميين والذي اشتعل في تونس منذ الإطاحة بين علي. في الواقع، يقول الكثير من العاملين بالجامعة إن الفكر الديني يشكل أكبر تهديد للحرية الأكاديمية.

ولكن في أوائل كانون الثاني/يناير، وبعد استمرار المظاهرات لعدة أسابيع، دعت إدارة الجامعة الشرطة للتدخل. وصلت الشرطة ليلاً ولم يصب أحد أثناء عملية تفريق المتظاهرين، حسب أقوال الإداريين.

وبعد عامين، قال بعض الطلاب والأساتذة إن الخطر الأكبر الذي يواجه الأمن في الجامعة هم الغرباء، مثل المتظاهرين في منوبة، حيث يمكنهم الدخول بسهولة إلى الجامعة. وقال وسيم أوسلات، الطالب في السنة الأولى في جامعة منوبة والبالغ من العمر عشرين عاماً، "المشكلة أن أي شجار بسيط قد يتحول إلى معركة كبيرة عندما يحضر الجميع أصدقاءهم من خارج الحرم الجامعي."

وأضاف "المشكلة أن الأمن الجامعي لا يفحص بطاقات الهوية، وهذا يضايقني كثيراً لأنه يؤثر في حياة الطلاب. فنحن نشعر بعدم الأمان." لا يرغب أوسلات، شأنه شأن غيره من الطلاب والأكاديميين من خلفيات سياسية وأيديولوجية مختلفة، في عودة الشرطة إلى الحرم الجامعي، وحتى بعض أفراد الشرطة لا يوافقون على عودة قوات أمن من الدولة.

بدوره، يقول حسين سيدي، رئيس اتحاد الشرطة مشيراً إلى اتحادات الطلاب المعارضة "نحن لا ندعم تدخل أمن الجامعة في شؤونها، حيث ينبغي على اتحادات الطلاب، مثل UGET وUGTE التعامل مع شؤونهم الخاصة."

ولكن هناك إجراءات محددة لاستدعاء الشرطة إلى داخل الحرم الجامعي إذا دعت الحاجة إلى ذلك، بحسب تصريحات تشورا بوزارة التعليم العالي. يقول "إذا تعرضت أي مؤسسة إلى تهديد، ينبغي أن يتصل مديرها برئيس الجامعة، والذي يقوم بدوره بالاتصال بوزير التعليم العالي."

الدروس المستفادة من هذه التجارب

إذا تعرض الأشخاص في المباني الجامعية أو الممتلكات للخطر وإذا اتجهت المظاهرات إلى العنف، قد تكون الاستعانة بقوات الأمن هي الخيار الوحيد لحل الأزمة. ولكن إذا كان التواجد الأمني في الجامعات مجرد حل قصير المدى، فإنه بلا شك سيزيد من عدم استقرار الجامعات على المدى الطويل.

ينظر الطلاب والأساتذة على حد سواء إلى تواجد الشرطة في الجامعات نظرة سلبية. فقد كتبت سارة لينتش، المراسلة الصحفية التي زارت بعض الجامعات في تونس "لا يُرحَّب بتواجد قوات الشرطة داخل المباني الجامعية بسبب افتقارها للتدريب المناسب وتاريخها المعروف باستخدام تدابير قمعية عنيفة للتعامل مع القضايا السياسية والأمنية." في حين وصف المراسل الجنوب إفريقي هينك روسو التواجد الأمني بأنه "مقياس للحرية الأكاديمية."

لكن وبصفة خاصة بعد التحولات الوطنية للديمقراطية، ينبغي أن تستعين الجامعات بقوات أمن خاصة في أقرب وقت ممكن. ويجب أن تتطلع شرطة الجامعات بدور مختلف عن الشرطة الحكومية وتحصل على التدريب المناسب الذي يؤهلها للقيام بهذا الدور. بحيث يمكنها أن تحافظ على بيئة تشجع على الحوار وتثري المناقشات، على الرغم من أن ذلك سيتطلب منهم الكثير من الصبر. كما يجب أن تدرب هذه القوات على تجنب استخدام العنف إلى أقصى درجة، ومنع الجرائم، ومساعدة الضحايا، والاستماع إلى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

كما ينبغي أن يحيل أفراد الأمن في الجامعات المخالفات البسيطة التي يرتكبها الطلاب إلى الجهات التأديبية في الجامعة بدلاً من تحويلها إلى المحاكمات الجنائية. ويجب أن يتبع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس طريقة سهلة وفعالة للإبلاغ عن الجرائم، مثل الخطوط الساخنة؛ حيث يعتبر الاحساس بالأمان جزءاً أساسياً من ضمان عدم لجوء المظاهرات إلى العنف المفرط.

وكما رأينا مؤخراً تصاعد حدة الاضطرابات في مدينة فيرغسون بولاية ميزوري بعدما أطلقت الشرطة النار على رجل أعزل، فحتى اشتباه الشرطة في أي شخص يجب أن يتبعه تحقيقاً سريعاً وعادلاً يتسم بالشفافية والحيادية. ويُنتقد اتجاه الشرطة للسياسة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأماكن حيث يمكن أن يساهم ذلك في تصاعد حدة الصراع وزيادة الخطر على العامة، بدلاً من إحداث تغيير إيجابي يمكن أن يزيد من فرص عودة النظام والاستقرار.

في واقع الأمر، حتى لو لم يكن في الجامعات تواجد أمني على الإطلاق، أثبتت الجامعات التونسية أن أعضاء المجتمع الجامعي يمكنهم أن يحافظوا على السلم. فكما كتبت سارة لينتش "إحساس الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الجماعي بالمسئولية وإحساسهم بوحدة الهدف سيمكنهم كمجتمع أكاديمي من رصد المخاوف الأمنية داخلياً وإعداد التقارير بشأنها ومعالجتها في غياب التواجد الأمني."

يؤتي الاستثمار في منع الجريمة ثماره من خلال خفض معدلات الجريمة وزيادة احترام الطلاب للمسؤولين بالجامعة. وقد تشمل هذه الاستثمارات زيادة الإضاءة الليلية في ممرات المشاة، ووجود دوريات أمنية في ممرات المشاة داخل الجامعة أو تطوير نظم للحراسة؛ بحيث يمكن للطلاب طلب حراسة تصاحبهم ليلاً للتنقل من مكان لآخر. ويعتبر الوصول إلى المواصلات العامة بأمان من الموضوعات الهامة أيضاً بالنسبة للطلاب. وقد يحتاج المسؤولون في الجامعات أيضاً إلى حذر دخول الغريباء إلى المباني الجامعية، فقد تحاول بعض القبائل (كما في الأردن على سبيل المثال)، والفصائل السياسية، وغيرها من المجموعات الخارجية اقتحام الجامعات لدعم فصيل من الطلاب ضد فصيل آخر عند نشوب أية نزاعات.

وفي نفس الوقت، تحتاج الجامعات إلى الاستثمار في الحفاظ على الأمن في المجتمعات المجاورة. كتبت ماريون لويد "لا يمكن للجامعات وخاصة الجامعة العامة الكبيرة أن تعيش بمنأى عما يحيط بها. فبدلاً من بناء المزيد من الأسوار العالية - كما فعلت مؤخرًا جامعة سان باولو لتفصل بين مبناها وأحد الأحياء الفقيرة حيث قتل أحد الطلاب - كان يجدر بهذه الجامعات أن تزيد من برامج التواصل مع المجتمع حتى تشعر المجتمعات المجاورة بالاستفادة من الجامعة وأمنها."

يساعد الاحساس بالأمان داخل الجامعة، بما في ذلك خفض معدلات الجرائم، على تحجيم المظاهرات الطلابية العنيفة، كما أثبتت الأبحاث. فعلى الأرجح تزيد معدلات الجرائم في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، حيث يقل دور الدولة في الحفاظ على الأمن، ويشير إحساس الطلاب بعدم الأمان داخل الجامعات من حدة المظاهرات كما حدث في البرازيل وجنوب إفريقيا.

وينبغي على الإداريين في الجامعات أن يرسخوا من علاقتهم بالمجتمع الجامعي، من خلال الاتصال بالقيادات الطلابية والشخصيات المعروفة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب من مختلف الانتماءات السياسية وتأسيس قنوات أو منظمات منتظمة للاستماع لشكواهم ومخاوفهم. فلا يمكن للاستماع أن يدل على الضعف بل إنه دائماً دليل على قوة الإدارة.

كما ينبغي أن يشارك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كلما أمكن ذلك في صناعة القرارات وعدم الاكتفاء بالتشاور معهم فحسب. ففي وقت الصراعات، سيدعم هؤلاء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الإدارة من خلال كونهم همزة وصل بين الطلاب والمسؤولين لإيصال المعلومات بدقة وإضافة مصداقية لآراء الإدارة. ويحد التشاور مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقادة الأكاديميين - قبل اتخاذ أية إجراءات أمنية مثل استدعاء الشرطة - من احتمال تفاقم الأزمات.

ويتضح لنا الآن مدى ارتباط الحفاظ على النظام داخل الجامعات مع احترام الحريات الأكاديمية بالكثير من العوامل الأخرى الضرورية لخلق بيئة ديمقراطية وصحية فكرياً داخل الجامعات. ويمكن للمسؤولين ممن يتمتعون بسعة صدر تسمح بتقبل مختلف المعتقدات الإيديولوجية والسياسية أن يخلقوا جوّاً متناغماً من شأنه أن يحافظ على الأمن ويدعم الحرية الأكاديمية؛ حيث يحظى مسؤولو الجامعات الذين ينجحون في خلق إحساس بالترابط المجتمعي أو "الأسري" داخل الجامعة بدعم الكثيرين عند نشوب أي نزاع أو صراع.

ويجب أن تكون التفاصيل المتعلقة بكيفية حفظ الأمن داخل الجامعات جزءاً من أسئلة أكبر، مثل: كيف يرى المواطنون والحكومة الجامعات والأساتذة والطلاب؟ هل هم مصدر قلق أو تهديد أم مصدر للطاقة الفكرية في المجتمع؟ ففي النهاية قد تكون الأفكار الراسخة لدى المجتمعات على نفس القدر من أهمية كتون الزي الذي يرتديه أمن الجامعة.

تم إعداد التقرير من قبل وقف الإسكندرية وبتمويل من مكتب مؤسسة فورد في القاهرة



ALEXANDRIA
TRUST

المؤلفون

ماريون لويد: تعمل ماريون باحثة في شؤون التعليم العالي في جامعة المكسيك الوطنية المستقلة. كما عملت سابقًا كمراسلة أجنبية في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا لكل من "بوسطن جلوب"، و"هيوستن كرونكل"، و"ذا كرونكل أوف هاير إديوكشين". في عام ٢٠١١، انضمت للعمل في الإدارة العامة للتقييم المؤسسي التابعة لجامعة المكسيك الوطنية المستقلة كمنسقة مشروع مسؤولة عن الإشراف على الدراسات المقارنة الخاصة بسياسات التعليم العالي. وتسعى لويد حاليًا للحصول على درجة الدكتوراة في علم الاجتماع من جامعة المكسيك الوطنية المستقلة من خلال رسالتها حول العمل الإيجابي في التعليم العالي البرازيلي، وهو موضوع كتبت عنه كثيرًا كمراسلة صحفية وكاتبة عمود منذ عام ٢٠٠٤.



هينك روسو: عمل هينك كمراسل أجنبي لدى "ذا كرونكل أوف هاير إديوكشين" منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٥. من مقره في جنوب إفريقيا، سافر روسو في مهمات عمل لدول كثيرة، مثل روندا، وأوغندا، وليبيريا، وكنغو كينشاسا. كما كتب روسو عن الفنون لجريدة "نيوزويك إنترناشيونال"، وغطى الانتخابات في زيمبابوي في عام ٢٠٠٥. وبعد تخرجه من جامعة ويتوتسراند، حصل على منحة روث فيرست للصحافة التحقيقية عام ٢٠٠٥. وخلال عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، كان روسو باحثًا لمنحة سوفيه في جامعة ماكغيل. ويسعى روسو حاليًا للحصول على درجة الدكتوراة من جامعة هيوستن. وقد نشرت أشعاره في كل من "بوسطن ريفو" و"باريس ريفو".



سارة لينتش: تعمل سارة كصحافية في القاهرة؛ حيث تغطي شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لصالح كبرى الصحف والمجلات الأمريكية والدولية. وعملت سارة مراسلة من مختلف الدول، مثل: ليبيا، وتونس، ولبنان، والأردن، وإسرائيل، وقطاع غزة، والإمارات العربية المتحدة. وتركز كتاباتها حول التحولات السياسية وحقوق المرأة والإنسان وقضايا التعليم العالي..



تعليقات الصور

البرازيل:

المضربون من جامعة ساو باولو وغيرها من جامعات الدولة يجتمعون في ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ (أجنسيا إستادو بواسطة الأوسشيتد برس).

محطة مترو بجوار جامعة ساو باولو تعرضت للتخريب خلال مسيرة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في ٢٠١٣ (أجنسيا إستادو بواسطة الأوسشيتد برس).

جنوب إفريقيا:

كانت جامعة كيب تاون مقرًا للكثير من الصراعات في نهاية عصر التمييز العنصري (مشاع إبداع).

الإرث الطويل من التمييز العنصري لا يزال يسبب الكثير من الإحباط للطلاب في جنوب إفريقيا (مشاع إبداع).

كان لحركة الوعي الأسود والتي أسسها ستيفن بانتو بيكو، الطالب بجامعة ناتال، تأثير عالمي كبير. وهنا تمثال لبيكو في شرق لندن (مشاع إبداع).

تونس:

مبنى جامعة منوبة، الذي كان مقرًا للكثير من الخلافات بين الإسلاميين المتعصبين والوسطيين (سارة لينتش).

رسم جرافيتي يؤيد الاتحاد العام للطلاب التونسيين والذي يعارض تدخل الشرطة في شؤون الجامعة (سارة لينتش).

